بحسب نفس الامر وله فعل بحسب الحس قوله وكذا قول عايشة رضي الله عنها
والله لا اشكر الله قال ابن عطاء الله انها كانت في حال الاصطلام او ماخوذة
عن الحس والظاهر ناظرة الى الحقيقة اقول هذا احد الوجهين
ويحتمل الوجه الاخر السابق اذا كان القايل ممن يشهد الوحدة
في الكثرة من غير انطماس الكثرة في شهوده وعليه فليس فيه نفي
الفعل عن العبد بحسب نفس الامر وانما فيه اثبات انه لا فعل له الا بالله
فالله هو المشكور في الحقيقة مع اعطاء الظرف حقه بحكم
من لم يشكر الناس لم يشكر الله اي فيهم فان النبي صلى الله عليه وسلم هو المبلغ
عن الله تعالى وقد مر عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى ثم ان علينا بيانه
علينا ان نبينه بلسانك قوله وفي معناه وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
وتنبيه المعول فيه عن الظاهر مع صحته باعتبار قوله تعالى ان الذين
يبايعونك انما يبايعون الله وقد جعل المبايعة الاولى الظاهرة مبايعة
والثانية الباطنة مبايعة باعتبارين فهو تنزيل للرامي منزلة
من لم يرم كما ينزل العالم منزلة الجاهل الخ اقول كون الاية في معناه
باعتبار الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في حديث الحسن وعليه فليس
تنزيل الرامي منزلة من لم يرم بل هو اخبار عما في نفس الامر اي وما رميت
حقيقة اي من حيث ان الرامي انت بحسبك عبد المسمى عبد الذي رميت
صورة وحسا ولكن الله رمى بتجلي الهي في صورتك لا بقدرته
المستزلة اليك المتعقدة بحسبك التي هي قدرتك ايضا والا لكنت انت الرامي
بالله وليس كذلك بل الله رمى بتجلي الهي في صورتك لا بد من حيث انت
اي المجموع المسمى عبدا فهو رمى صوري للنبي صلى الله عليه وسلم لا حقيقي
باذن الله وكذلك اية المبايعة اخبار عن الواقع اي ان الذين يبايعونك صورة
انما يبايعون الله المتجلي فيك حقيقة بتجلي الهي خاص حين المبايعة
وكلما كان كذلك فيد الله المتجلي فيك تجليا الهيا خاصا فوق ايديهم
في عين ظهورها هي يدك لا يدك من حيث انها يدك اي يد المجموع المسمى

عبدا فافهم رشدا وبالله الهدى قوله وقد ورد من الشارع التنبيه
على اعتبار الوسايط وحال الظاهر ايضا كقوله من لم يشكر الناس لم يشكر الله
اقول اعتبار الوسايط ليس لمجرد كونها محل ظهور المخلوق له خالصا
كليا بل تارة لذلك وتارة لكونها فاعلة باذن الله والكسب الحقيقي
هو الثاني وسياق الحديث في الثاني اظهر قوله فهذا الكسب
الذي جعله الله وما اكتنفه للعبد لا يقول به الجبرية اقول لا نزاع في هذا
وانما المقصود من قولنا لا فرق في التحقيق بين القول بنفي اصل القدرة
وبين القول باثباتها مع نفي التاثير عنها مطلقا انهما
متساويان في امتناع ايقاع الفعل من العبد بقدرته فيكون
نسبة الفعل الى العبد مجازية وانه لا فعل له حقيقة على القولين
فيكون تكليفه بالفعل حينيذ تكليفا بما لا يطاق وهو جايز غير واقع
لانه مصادم لحكمة العزيز الحكيم قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري
وقد ذكر الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي
في كتابه الفرق بين الفرق ان رؤس المبتدعة اربعة الى ان قال
والجهمية اتباع جهم بن صفوان الذي قال بالاجبار والاضطرار
الى الاعمال وقال لا فعل لاحد غير الله تعالى وانما ينسب الفعل الى العبد
مجازا من غير ان يكون فاعلا او مستطيعا لشيء ثم قال وكان جهم
عمل السلاح ويقاتل وخرج مع الحارث بن شريح لما قام على نصر بن سيار
عامل بني امية بخراسان فآل امره الى ان قتله سلم بن احوز وكان
صاحب شرطة نصر الخ فقد اشتركا في ان العبد لا فعل له حقيقة
وان الفعل ينسب اليه حتى كحمله السلاح ومقاتله على ان نفي الكلام
ليس نصا في نفي اصل القدرة عن العبد وانما هو تصريح بنفي الفعل والاستطاعة
حقيقة عن العبد كالمشهور فان لم يثبت عنه التصريح بنفي القدرة
فلا يظهر التمييز بينه وبين المشهور قوله واما
قولة الامام فراجعة الى ذلك وشبيهة به في المعنى فانه جعل العبد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)